وما ذهب اليه العضد فيها هو اختيار محمد الشهرستاني في كتابه
نهاية الاقدام في علم الكلام قوله الى ان المعنى اي المذكور في قول
مشايخنا الاشعرية كلام الله تعالى معنى قديم ليس المراد به المعنى المقابل
للفظ بل المراد به المعنى المقابل للعين وهو ما لا يقوم بذاته والمراد بالعين
ما يقوم بذاته قوله اسم للفظ والمعنى اي المعنى الذي هو مدلول اللفظ شامل
له وللفظ جميعا وهو قديم قائم بذات الله تعالى ومع ذلك هو مكتوب في
المصاحف مقروء بالالسن محفوظ في الصدور وهو غير الكتابة والقراءة والحفظ
الحادثة واورد عليه ان القرآن ان كان اسما لذلك الشخص القائم بذاته
تعالى فلا يمكن ان يكون ما نقرأه لان ليس القرآن الذي هو كلام الله بل مثله
مع انا نقطع بان ما يقرأه كل واحد منا هو القرآن وان كان اسما للنوع القائم بذاته
تعالى فان اطلاقه على خصوص ذلك الشخص القائم بالذات مجاز فيصح عنه
تقييده تعالى حقيقة وان جعل من قبيل كون الموضوع له خاصا والوضع عاما
بمعنى وضع الخصوص كل شخص قائم بمحل حيث يسمى كل منهما كلاما لله لزمان يوصف
كلامه تعالى بالحدوث ولا مخلص من هذا الا بايراد الالتزام انه وضع وضعا
اشتراكيا بين النوع وبين ذلك الفرد الخاص قوله كالقائم بنفس الحافظ من
غير ترتب الاجزاء اشتكل حينئذ بالفرق بين قيام علم ومحل وملح وملح ونحوها
اذ الفرق الا بترتب الاجزاء ويمكن ان يجاب بانه يقوم بنفس الحافظ ملكة
يقتدر بها على ايراد الالفاظ دون استحضار لترتيبها وقت الاداء لانتقال
له فملكة اداء الالفاظ المحفوظة لا ترتب فيها وان كان منشأ حصولها تكرار
الالفاظ المترتبة قوله وهو جيد لمن يتعقل لفظا بالنفس غير مؤلف الخ
انكار لتعقل لفظ قائم بالنفس غير مؤلف ولا مرتب الاجزاء الحاصل به قوله
ونحن لا نتعقل من قيام الكلام بنفس الحافظ الا كون صور الحروف مخزونة
مرتسمة في خياله الى اخره وحاصله كما عبر به الشارح في حاشية شرح العضد

انا لا نعقل

انا لا نعقل قيام اللفظ بذاته تعالى سواء كان مرتب الاجزاء او غير مرتب فيها
ويندفع بما قدمناه من حديث الملكة ثم يقال قيام اللفظ والمعنى بذاته
تعالى هو على ما يليق به وان لم نتعقل كنهه بعد علمنا اجمالا بانه لا يستحيل
في حقه تعالى لانتفاء الحدوث عنه بانتفاء الترتب قوله والتكوين ائمة
الحنفية واشتهر عن ابي منصور الماتريدي واتباعه وهو ماخوذ من قوله
تعالى كن فيكون قوله ويفسر باخراج المعدوم من العدم الى الوجود المراد
بهذا هنا الاخراج لا نفسه لانه وصف اضافي كما في سايرالعبارات
من الخلق والتخليق والفعل والاحداث ونحوها قوله جاز اطلاق الخالق
عليه بمعنى القادر على الخلق اي فكانت القدرة عليه علة جواز الاطلاق للزم
ان يجوز اطلاق المشتق من كل ما تقدر عليه من الاعراض كالابيض والاسود
ونحوها وجوابه ان اريد لزوم الجواز شرعا ممنوع لتوقفه على اذن الشرع في الاطلاق
وعلى علم انهام وان اريد لزوم الجواز العقلي فمسلم ولكن المانع من الاطلاق
هو الشرع قوله يلزم منه اي من التسلسل استحالة تكون العالم لانه موقوف على
تكوينه والفرض ان تكوينه محال للتسلسل والموقوف على المحال محال وفيه لما قيل
نظر لانه ما ذكر انما يلزم ان لو كان تكوين التكوين عين التكوين وهو ممنوع اذ هو نفس
باخراج المعدوم من العدم الى الوجود قوله ابو المعين هو ان محمد ان العلاف شيخ
المعتزلة اخذ الاعتزال عن عثمان بن خالد الطويل عن واصل قوله وبنى هذه
الادلة لا يخفى ان ما ذكره ليس مبنيا للدليل الماضي فكانه اراد ما عداه او في كلامه
على التغليب ويمكن ان يقال بل ما ذكره مبني للدليل الثاني ايضا لانه انما استدل
به على ان التكوين صفة ازلية ولا ازلية الا الذات المقدسة والصفات
القائمة بها وهي الحقيقة الصفات قوله على ان التكوين صفة حقيقية والمحققون
من المتكلمين ومنهم الاشاعرة على انه من الاضافات والاعتبارات العقلية
وينبغي ان يعلم ان الصفات ثلثة اقسام حقيقية محضة كالوجود والعلم وحقيقية

Copyright © King Saud University